التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.2/4
٩ آب/أغسطس ١٩٩٤
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

القمـــة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
28 SEP 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اجتماع الخبراء التحضيري حـــول
" الاعلان العربي للتنمية الاجتماعيـــة "
١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
عمّـــــان - الاردن

تعزيز الاندماج الاجتماعي(*)

إعـــداد

حيدر إبراهيم علي

مدير مركز الدراسات السودانية
القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) نظرا لضيق الوقت صدرت كما وردت من المؤلفين. وسيتم تحريرها وتنقيحها حسب الأصول عند طباعة وقائع الاجتماع.

94-0405

الاندماج الاجتماعى

مقدمة : أهمية الاندماج الاجتماعى فى الفهم الجديد للتنمية

١- شهدت الفترة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية اهتماما حقيقيا بقضيتى الاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية. وقد نالت المستعمرات السابقة كلها تقريبا استقلالها السياسى خلال الخمسة عقود الماضية، الأمر الذى لم ينجز قبل ذلك رغم وجود مبادىء ويلسون والحديث عن حق تقرير المصير. لذلك يعتبر التطور التاريخى بانجاز الاستقلال دول ما تعارف على تسميته بالعالم الثالث من أهم مكتسبات البشرية فى توجهها نحو المساواه وتأكيد قيمة الانسان مطلقا. ولكن الاستقلال السياسى وسيلة لتمكين الأمم والشعوب المختلفة من تحقيق وجودها المادى والروحى فى ظروف أحسن وفى تقدم مستمر وهذا ما كان متوقعا تحقيقه من خلال التنمية الاقتصادية. ولكن واقع التنمية ومردودها لم يكن فى حجم التوقعات. ورغم أن الدول الحديثة الاستقلال قد حسنت نسبيا من ظروف المعيشة فقد ارتفعت دخول بعض الفئات مقارنة بالسابق، كما بذلت جهود فى ميادين التعليم والصحة والتشغيل وتقديم خدمات أساسية مثل الطعام والماء الصالح للشرب والمواصلات والاتصالات. ولكن هذا التقدم المادى النسبى تم فى عالم سريع الحركة واتغيير، وتصعد بعض دوله فى سلم التقدم المادى فى متواليات هندسية. لذلك تتسع الفجوة كثيرا بين الدول الصناعية وبقية العالم، وبالتالى تتضخم الطموحات وتشتد الاحباطات.

٢- ظهر فهم جديدللتنمية تجاوز الجوانبالاقتصادية الصرفة والتقدم المادى أو تلبية الحاجات الأساسية المادية. وحدث تطور فى تحديد معنى التنمية باعتبارهاعملية شاملة ومركبة وتستهدف الفرد والمجتمع والدولة ككل ولم تعد مجرد خدمات قطاعية ولكنها حق انسانى أساسى كما تزايد الوعى بهذا الحق بين فئات كثيرة وعريضة من مواطنى الدول. فقد تخطت التنميه المؤشرات الكمية والاحصائيات لتشمل جوانب كيفية ومعنويه مثل الديمقراطية والمشاركة وتأكيد الهوية وكل المبادىء المضمنه فى مواثيق حقوق الانسان. وهذا مستوى آخر فى التنميه يتجه

نحو مستقبل المجتمعات الانسانيه وزيادة امن الافراد، ويهتم بالعدالة وتكافؤ الفرص والمشاركة فى اتخاذ القرار، وما يتطلبه ذلك من استراتيجيات وسياسات.
فالتنمية الاجتماعية بهذا المفهوم تشمل الاقتصاد اى النمو، والتنمية البشرية اى رفع قدرات البشر الانتاجية وفى نفس الوقت تسعى لتحقيق المساواه والعدالة والانتماء، كما ترشد علاقة الانسان بالبيئة المحيطة به.

٣- كانت فكرة "العالم قرية صغيرة" مجرد شعار او امنية مستقبلية قبل سنوات، ولكن نعيش حقيقة وواقع العالم الذى تقارب وتداخل من خلال عملية الكونية او العولمة GLOBALIZATION والتى بدأت بحركة رأس المال والتكنولوجيا والسلع والعمل اى كونية الاقتصادات. وامتدت العولمة والكونية الى مجال الثقافة والمجتمعات بانتشار السلوك الاستهلاكى ووسائل الاعلام العالمية والفنون الترفيهيه السهله والسطحية. كذلك ساد مفهوم النظام العالمى نتيجة سقوط المعسكر الاشتراكى وانتهاء الحرب البارده ولم يعد العالم يتجاذبة معسكران بل تركزت الهيمنة فى المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
فالعولمة لا يمكن تجنبها فى تطور العالم الراهن، ولكن يبقى السؤال هل يحمل المستقبل امكانية قيام حضارة انسانيه واحدة تنتج عن حوار الحضارات وتفاعلها وازدهارها ببقاء الجوانب الايجابية والمتقدمة فى كل ما ابدعه البشر، لينتهى ذلك بقيام نظام انسانى جديد فى عالم يخلو من الحروب وشرور الفقر والحرمان والتفرقه. عكس ما يحدث الآن حيث تتسع الفروق بين الدول الصناعيه والناميه، وتثقل الديون وفوائداها حركة الدول النامية وتفرض عليها سياسات واصلاحات اقتصادية ذات اثار جانبية ضارة بالذات فى المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية.

الاندماج الاجتماعى
الخلفية والمعنى

رغم التقدم أو التحسن المادى النسبى فى مستويات المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية التى يمكن قياسها، الا أن المجتمعات العربية اظهرت قدرا من التوتر والصراع الاجتماعيين بصور مباشره أو مبطنه، بالاضافة للكامن والمحتمل من الصراع الاجتماعى الذى قد ينفجر عند أى ظروف متغيره. وسبب هذا التناقض هو التركيز على المفهوم الاقتصادى للتنمية اى قياس تعاظم الناتج القومى الأجمالى ومتوسط دخل الفرد وزيادة الأنتاج والكفاءة الانتاجية ووفرة السلع وارتفاع الاستهلاك. فقد أهمل الجانب الاجتماعى للتنمية اى عدالة توزيع مردود التنمية الاقتصادية ووصولة الى أكبر قطاعات من المواطنين وخاصة الفئات الاقل قدرة لأى سبب، وذلك احتراما لكرامة الانسان ومساواته وادراجه فى كل نشاطات المجتمع والدولة. وقد فطن المهتمون بالتنمية الى أن مكافحة الفقر والتشغيل المنتج ضروريان ليسا كافيين، اذ لابد من تعزيز الاندماج الاجتماعى وبخاصة بالنسبة للفئات المغبونه والمبعده والمهشمة من المجتمع. فأى تنمية اجتماعية او اقتصادية لا تستهدف المجتمع جميعا دون تمييز ولا يشارك فيها الجميع كل حسب طاقته وقدرته، هى بلا شك تنمية مبتورة.

لقد ساهمت سياسات الحكومات العربية فى استبعاد وتهميش بعض قطاعات المجتمع بسبب الاختيار التنموى نفسه والذى استلهم النموذج الرأسمالى الغربى، ويعتبر شعار "اللحاق بالغرب" اشارة الى السير فى نفس الطريق. كذلك مفاهيم مثل "الاقلاع" التى روجها ROSTOW أو القفزه الكبرى. مثل هذه التنمية يفترض أن تقوم على قيم المنافسة والانجاز والعقلانيه لكى تحقق أهدافها، ولكن الحكومات العربية كانت تسعى فى كثير من المجالات والأحوال الى أن تستعمل الادوات والوسائل بينما تبعد القيم والفلسفات التى تقف خلفها. هناك شكل من الاداتية المجردة INSTRUNENTALISM فى اختيار استراتيجية التنمية تسببت فى تشوهات تنموية أبرزها تزايد أعداد الفئات المحرومة من ثمار التنمية وهناك احتمال كبير لتزايد الحرمان والتهميش كلما تسارعت العولمة وازداد ارتباط المجتمعات العربية بالسوق العالمية وبالنظام العالمى الجديد عموما.

ومن الملاحظ أن الجانب الايجابى للعولمة يتشابك مع الجوانب السلبية. ففى نفس الوقت الذى تعانى فيه بعض الدول العربية من اثار برنامج الاصلاح الهيكلى (SAP) والذى غالبا ما يأتى كوصفة من الخارج لتعديل مسار الاقتصاد الوطنى، تتزامن مع ذلك، جهود التحضير لمؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ويكون من أولويات المؤتمر بحث الاندماج الاجتماعى. هذه بعض ايجابيات العولمة أن تحظى القضايا المحلية باهتمام دولى وتسعى الأسرة الدولية بوضع الحلول لها بكل السبل. وهذا الاتجاه ظهر فى قضايا حقوق الانسان والحروب الأهلية واللاجئين ...الخ، وقد يتعرض للنقد تحت دعاوى الخصوصية واحترام اختلاف الثقافات. ولكن فى كل الأحوال يسلط الأضواء على قضايا هامة ويجعلها مثار الاهتمام والنقاش والحوار. وهكذا جاءت هذه الدعوات الدولية لكى تضيف الى التنمية بعد جديدا، فالاندماج الاجتماعى ليس مطلوبا فى حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة بكل اشكالها.

وقد أهتمت الامم المتحده ووكالاتها المتخصصه بعملية الاندماج الاجتماعى بصورة غير مباشرة أى من خلال المطالبة بتحسين أوضاع قطاعية أو لمجموعات معينة، وقد يؤدى ذلك الى زيادة الاندماج الاجتماعى. على سبيل المثال، فقد صدر الاعلان العالمى للتعليم للجميع عقب المؤتمر الذى عقد عام ١٩٩٠، كما تبنت منظمة اليونسكو الكثير من القرارات القائلة بتقوية الجهود لتلبية احتياجات التعلم لدى الشباب والكبار، ومراجعة البرامج التعليمية لكى تستجيب لحاجات الجماعات والمجموعات المستضعفه، تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على الأفاده من التعليم الأساسى ثم مساهمة الأسر والجماعات المحلية فى العملية التعليمية.

أما بالنسبة للمراه فقد شهدت السنوات الأخيره عقد المراه والمؤتمرات الدولية فى كوبنهاجن ونيروبى والعام القادم فى بكين. وقبل كل هذا، فقد صدر العهد العالمى للحقوق المدنية والسياسية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٦٦) وبين سلسلة من الحقوق السياسية والمدنية التى يجب أن يتمتع بها كل الرجال والنساء دون اعتبار لاختلاف العرق أو اللون أو اللغه أوالدين أو الأصل الأثنى. وقد كان هذا العهد امتدادا للميثاق العالمى لالغاء كل أشكال التمييز العرقى (١٩٦٥) والذى يدعوا

للمساواه أمام القانون دون اعتبار لأى فوارق أخرى. كذلك صدر الاعلان العالمى لالغاء كل أشكال التمييز ضد النساء (١٩٧٩) فى مجالات التعليم، والتشغيل، والعناية الصحية، الحياة السياسية والعامة، ومساواتها أمام القانون. وصدر اعلام حق الطفل (١٩٨٥) فى البقاء، النمو، الحماية، المشاركه، وحمايته ضد الاستغلال الاقتصادى والعمل العشوائى، واقرار حقه فى مستوى معقول للمعيشة والتعليم والعناية الصحيه. وهناك عقد المعاقين (١٩٩٣ - ٢٠٠٢). ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة: "بأن أهمية التكامل الأجتماعى بوصفة أولوية انمائية، أصبحت واضحة على نطاق العالم كله، وكذلك فيما بين الدول عبر منظور التنمية، أما مظاهر الافتقار الى التكامل الاجتماعى فقد أصبحت مألوفه: التمييز والتعصب وعدم التسامح والاضطهاد. كما أن نتائجها مألوفه ايضا: السخط الاجتماعى والانفصالية والنزاعات القومية والصراع".(١) ومن الواضح أن هذا التركيز على الاندماج أو التكامل الاجتماعى يعكس موقفا ملتزما واضحا على مستوى العالم يظهر قلق الأسرة الدولية على اللامساوات والتفاوتات التى تسود كثيرا من المجتمعات البشرية، وهشاشة، الأمن الفردى والجماعى، ورغم تضاؤل احتمالات الحرب الكونيه فقد أخذت الأخطار أشكالا ومستويات جديدة.

معنى الاندماج الاجتماعى

نواجه من البداية بصعوبة تعريف مفهوم الاندماج الاجتماعى، لأن المفاهيم التى تصف أو تعبر عن الظواهر الاجتماعية لا تخلو من النسبية الانسانية أو الانحياز أو الاحكام القيمية، وهى ذات تجليات مختلفه حسب موقع الملاحظ وتغير الظاهرة نفسها فىالزمان والمكان. وفى هذا السياق نجد أن مفهوم الاندماج الاجتماعى يمثل ظاهرة مركبة ومتعددة الأوجه يصعب حصرها فى معنى قاطع ومحدد، كذلك قياسها كميا عدا بعض المؤشرات التى يختلف فى تفسيرها.
وهى فكرة قد تعنى أشياء مختلفة لاناس مختلفين، وترى كراسة UNRISD أنها: "قد تعنى للبعض معنى ايجابيا اذ توحى بالفرص والحقوق المتساوية لكل البشر وبالتالى أن تكون أكثر اندماجا هو أن تعظم الفرص الأحسن فى الحياة. ومن ناحية أخرى، قد تعطى كلمة اندماج انطباع الغرض غير للمرغوب فيه للتماثل. ولمجموعة ثالثة فالمفهوم محايد لايعنى حالة مرغوبة أو غير مرغوبة فهو ببساطه، طريقة لوصف أنماط قائمة لعلاقات انسانية فى مجتمع

معين".(٢) وهذا يعنى - حسب الراى الأخير - أن نمطا معينا للاندماج الاجتماعى - قد يعطى سياقا أكثر انسانية وعدالة وازدهارا للبشر أكثر من سياق أخر، كذلك من الممكن أن يكون أحد أنماط الاندماج الاجتماعى مختلفا تماما عن الآخر دون أن يستطيع وصفه بأنه أحسن أو أسوا. ولكن لنفترض - كما يقول التقرير - أن الاندماج الاجتماعى هو غاية ايجابية فى حد ذاته وهذا هو الراى الشائع. وهنا نستطيع أن نستعمل كلمتى "اندماج" و"دمج"، حيث توصى الأولى بالتكامل الطوعى والايجابى غير عناصر غير متشابهة أو متطابقة أصلا. وتعنى الثانية محاولة الغاء الاختلافات بالقسر لكى تتطابق عناصر ما مع نموذج معين يهدف الى التوحيد مفترضا ضرر الاختلاف أو اللاتماثل. ويبدو الدمج القسرى وكأنه يلغى أى استبعاد ويصهر الجميع فى بوتقة واحدة قد تكون الأمة أو العقيدة الدينية أو الايديولوجيات السائدة. ولكن مثل هذا الدمج أو التوحيد يتم على حساب الكرامة الانسانية ودون ارادة أو اختيار. فالقضية لا تصبح الاستبعاد (EXCLUSION) أو الاحتواء (INCLUSION)، ولكن المهم السؤال: الاستبعاد من ماذا؟ أو الاحتواء فى ماذا؟ وكيف يتم ذلك؟ وضمن أى شروط؟ فكثيرا ما تحاول الدكتاتوريات والانظمة القمعية الغاء أى اختلافات أو تمايزات تحت دعوة الوحدة والتضامن، ولكن مثل هذه الوضعية لا تنفى وجود الشعور بعدم الانتماء ثم التمرد على النمطية وتحويل البشر الى قطيع. وأعتقد أن أهم شرطين للاندماج هما: الحرية والمشاركة فى تحديد وتنفيذ الأهداف من الوجود معا، يتطلب هذا علاقة واضحة ببين متساويين وليس بين سادة وتابعين. وحين تختار القيادات تكون تعبيرا عن مشاعر وأفكار وآمال الجميع. فالاندماج الاجتماعى لا يعنى المساواة المطلقة التى تلغى تقسيم العمل والأدوار وتشابة الجميع، ولكنها تعنى تكافؤ الفرص وأن يتنافس الناس حسب قدراتهم الذاتية، أى لا تعطوا لهم أى امتيازات أو تحجب عنهم بسبب عوامل لم يحققوها بأنفسهم أو ليس لهم فيها يد مثل الطبقة أو العرق أو الدين أو الجنس.

يعرف الاندماج الاجتماعى فى كثير من الأحيان بضده، فهو عكس الاستبعاد أو التهميش أو التفكك الاجتماعى. وهذه مفاهيم ذات معان متباينة وبينها فروق دقيقة، كما أنها تمثل مستويات مختلفة للاندماج واللااندماج، وقد تشير الى اختلاف فى الدرجة أو النوع بالنسبةللمشاركة أو عدمها. مثال ذلك قد يتحول الاستبعاد

فى بعض مجالات الحياة الاجتماعية من خلال كثافتة وتقنينه ومأسسته (INSTITUIONALIZATION) الى تهميش جزئى أو كامل. ويلاحظ أن أدبيات مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية تستعمل كلمتى "زيادة" أو "تعزيز" الاندماج الاجتماعى مما يعنى أنها عملية سيرورة (PROCESS) وليست حالة ثابتة تسعى المجتمعات الى الوصول اليها. فهناك بعض المبادىء والاهداف يمكن بواسطتها الحكم على مدى الاندماج أو الاستبعاد، مثل: المساواه، والعدالة، والرفاهية المادية، والحرية الديمقراطية. فقد تتحقق بعض هذه المبادىء ويخفق فى انجاز البعض الآخر. وقد تمتعت بعض الفئات والطبقات والمجموعات الاجتماعية بهذه المنافع أو ببعضها، وقد تحرم بعضها من هذه المنافع كلها أو جلها. ونعتبر فى هذا السياق أن الاستبعاد هو شكل أدنى من حرمان البعض لأسباب مختلفة من هذه المنافع المادية والمعنوية. أما التهميش فهو استبعاد أكثر تعقيدا وعمقا وتكون عملية الاندماج أكثر صعوبة وتحتاج لتغييرات أشمل لأن الأسباب والدوافع تكون قد تكرست وكادت أن تصبح قاعدة أو قانونا أو تقليدا يحكم العلاقات الاجتماعية فى مجتمع ما ويشكل جزءا هاما من ثقافة هذا المجتمع. وفى التهميش يتم حرمان الأفراد أو المجموعات من عدد من المنافع والنشاطات والحقوق والامتيازات مما يجعل هذه الفئة خارج التيار العام لحركة المجتمع ويصعب ادراجها فى المجتمع أوحتى الدولة الا من خلال سياسات تحدث تغييرات جذرية وتستدعى مواجهة الظروف التى أنتجت التهميش. الاستبعاد غالبا ما يكون جزئيا ويمكن تجاوزه بوسائل اصلاحية واجراءات ادارية أحيانا، فمن الممكن أن نستبعد الفلاحين المعدمين من بعض الخدمات أو مردود النشاط الاقتصادى ولكنهم يشاركون فى العمل السياسى مثل الانتخابات وتكوين الاتحادات وانقابات. وقد تشرك مجموعه أثنية ما فى مجالات اقتصادية وسياسية ولكن تستبعد ثقافيا بحرمانها من التعبير عن ثقافتها لضمان الوحدة الوطنية مثلا.

ومن خصائص الاستبعاد أنه قد يقع فى بعض الحالات على مجموعات صغيرة نسبيا أو أجزاء صغيرة من مجموع السكان. وفى حالات أخرى قد تهيمن أقلية قوية قادرة وبالتالى تستبعد قطاعات كبيرة أو أغلبية السكان وتحرمها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعتمد هذه الأوضاع على نوعية الفئات، فقد يكون الاستبعاد بسبب النوع أو الجنس، أو لأسباب اثنية أو

عرقية ، وقد تكون المجموعة المهيمنة ذات حقوق موروثة فى السلطة أو الأرض أو الاقتصاد. وتحدد بعض الدراسات معايير لتحديد الفئات المستبعده أو المهمشه ، ليس بقصد التصنيف فقط بل من أجل الدراسة والفهم واقتراح سبل المعالجة ، منها على سبيل المثال :-(٣).

* أن تكون الفئه مستضعفة أو هشة أو أكثر عرضة وقابلية للاستبعاد بسبب عوامل وصفات ذاتيه (غالبا ما تكون عضويه أو نفسيه) تجعلها غير قادرة على الدفاع ان حقوقها ، أو عاجزة عن المشاركة الكاملة فى كل أنشطة المجتمع، بصفة مؤقته ، كما هو الحال بالنسبة للأطفال ، أو بصفة دائمة كما هو شأن المعوقين.
* ان تكون الفئة مغبونة (DISADVANTAGED) وهو ما يترتب عادة على خصائص الفئة ذاتها أكثر من انطباقه على افرادها ، كأن تكون الفئة غير قادرة على المشاركة الكاملة او الاستفادة التامة من أنشطة المجتمع، بسبب عوائق مؤسسيه راسخه تعود الى أعتبارات مجتمعية ، كما هو الحال بالنسبة للاقليات.
* انتشار ممارسات اجتماعية تمييزية ضد فئه معينه ، ليس بسبب عجزها عن المشاركة فى النشاط المجتمعى، بل لممارسة معاملات تمييزية (DISCRIMINATION) ضدها من جانب الفئات الفاعله فى المجتمع، تؤدى الى استبعادها أو حرمانها من نمط الحياة الذى تعيشة هذه الأخيره.

علينا أن نضع فى الاعتبار أن الاستبعاد أو التهميش الذى يستهدف الأفراد يختلف تماما عن ذلك الموجه نحو المجموعات الأجتماعية. لذلك يحتاج كل واحد منهما تناول خاص فى الدراسة والعلاج. وقد يهمل البعض الاستبعاد الفردى باعتبار انه لا يمثل ظاهرة اجتماعية اذ أنهم يفهمون "الاندماج الاجتماعى" بأنه جماعى وبالتالى يغيب "الفردى" تماما. بينما المطلوب هو "تفريد" الفرد حتى لو كان فى جماعة أو مجموعة اجتماعية ، وفى نفس الوقت التركيز على الجماعى وبالتحديد حينما نتعامل مع التنمية. وتؤكد كتابات الامم المتحدة هذا الجانب: "ان التنمية لا تحدث من فراغ وتبنى على أسس مجردة. التنمية تحدث ضمن مضمون محدد للمجتمع واستجابة لظروف مجتمع بعينه. وهى تؤ ثر على جميع جوانب المجتمع تسهم فى التنمية أو تنتقص منها". ومن ناحية اخرى: "ان البشر هم الرصيد الاساسى لأى بلد ورفاهيتهم هى التى تحدد تعريف التنمية ومن طاقاتهم ومبادراتهم تستمد التنمية قوة اندفاعها. وخصائصهم هى التى تحدد طابع واتجاه التنمية البشرية

المستدامه".(٤) وتبرز نظرة جديدة للفردية بمخاطرها ومميزاتها، وضرورة الاهتمام بالاندماج الفردى أو اندماج الافراد. اذ يعتبر الافراد مستهلكين خاصين فى السوق ومستفيدين من الخدمات العامة التى تدعم الصالح العام. كما أن الاهتمام الحالى حول التعريفات الجديدة لمفاهيم المواطنه والمجتمع المدنى يدور حول فكرة قيمة الحقوق العامة، وفى نفس الوقت مراعاة الواجبات التى تحمى المصالح الجماعية. ويكون من أهداف الاندماج الاجتماعى ايجاد حل للصراع الأزلى بين تطلعات الافراد والمصالح العامة، دون أن يعود الانسان ذئبا ضد أخيه الانسان - كما قال هوبز - وفى نفس الوقت لا تنسحق فرديتة ويضحى بها من أجل مجتمع مندمج أو مدينه فاضله. هذه معادلة هامة لابد أن يحققها الاندماج الاجتماعى وأن يكون قادرا على استيعاب الفردية المتزايدة فى العصر الحاضر ضمن عقد اجتماعى جديد.

ومن أضداد مفهوم الاندماج الاجتماعى مصطلح التفكك او الانحلال الاجتماعى (DISINTEGRATION) والذى قد يقود فى احيان كثيرة الى الاستبعاد بسبب انقطاع الروابط التى تنسج شبكات أمان اجتماعية لكل الناس وبالذات المحرومين. ولكن عمليات التحول الاجتماعى لابد أن يصاحبها تفكك اجتماعى لأن التغيير يعنى انهيار وتآكل المؤسسات والقيم القديمة لكى تحل محلها أخرى جديدة. هذه مرحلة شهدتها كثير من المجتمعات وتعتبر حتمية فى تطور المجتمعات فهى الثمن الذى تدفعه المجتمعات من أجل تجديد نفسها. ولا يمكن تجنب مثل هذا التفكك الاجتماعى ولكن من الممكن التقليل من اضرارة ومن طول مدتة من خلال تخطيط التغيير الاجتماعى والتدخل فى اتجاهه وسرعته. ومن هذه الناحية اعتبر الاجتماعيون التفكك الاجتماعى حالة ايجابية، مثال ذلك سقوط بعض النظم السياسية او انهيار نظام العبوديه أو الاقطاع فى المجتمعات السابقة، أو تراجع السلطه الابوية فى الأسرة الحديثة. كذلك كل مظاهر الانتقال من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة صاحبها التفكك الاجتماعى وكثير من العلل الاجتماعية، اذ تستحيل عملية التغيير الاجتماعى دون هزات اجتماعية مهما ان كان حجمها. وهنا يقرن البعض بين الاندماج الاجتماعى وبين الاستقرار أو بالأصح استمرار الواقع القائم. ولكن مثل هذا الاستقرار غالبا ما يكون ظاهريا وسطحيا يخفى فى باطنه صراعا وتوترا اجتماعيا لابد من مواجهته والبحث عن حلول عوضا عن انكاره ودفن الرأس فى

الرمال. وكأن التوتر والصراع خاصة بمجتمعات معينة وتخلو منها تماما مجتمعات أخرى. الصراع ظاهرة انسانية ومهمة المجتمعات خاصة فى حالة السعى نحو الاندماج الاجتماعى أن تقوم بتقريب المواقف والآراء أو على الأقل السماح لها بالتعبير عن نفسها ثم ايجاد المؤسسات والاليات لحل الخلافات والصراعات بكل اشكالها وقبل أن تتفاقم وتنفجر.

بعد هذا الاستعراض لخلفية ومعنى الاندماج الاجتماعى نعود مرة أخرى للتوقف عند الاستيعاب أو الدمج كشكل مضلل للاندماج الاجتماعى الايجابى. مؤكدين أن الاندماج جيد لسياسة تنموية توفر شروط مثالية أو مرغوبة تحقق مشاركة جميع المواطنين بفئاتهم واصولهم المختلفه فى التنمية كصانعين لها ومستفيدين منها. لذلك لابد من استثناء الدمج .... (COERCIVE) الذى تقوم سلطة مستبدة أو نظام شمولى أو حكم أسرى وراثى. لأن مثل هذا الدمج أو الاندماج الاجتماعى يقوم على الاستقطاب فى جوهره اذ يركز الامتيازات فى فئة محدودة ويجعل بقية المواطنين فى وضيعة الالحاق اذ ينتمون اسميا وشكليا لهذا المجتمع بينما هم فى الواقع محرمون من كثير من الحقوق وفى هذه الحالة يصبح اشراكهم فى التنمية - حين يحدث - مجرد هبة أو منة من أصحاب السلطة الحقيقة، لا تعتبر المشاركة حقا ثابتا ومبدأ لامساومة فيه. من المعروف أن بعض الأنظمة غير الديمقراطية نجحت فى تعبئة وتجييش الجماهير - كشكل للاستيعاب والاندماج - حسب سياسات معينه لم تساهم هذه الجماهير فى مناقشتها ووضعها. وهنا لا نخاطب سؤال الاستيعاب أو الاستبعاد عن تحليل التطور النوعى لحياة الناس بل يتجه التساؤل نحو الاصلاح ونذهب أبعد: الاستيعاب فى أى شكل وتحت أى ظروف وبأى مضمون؟

هناك كثير من المحازير والمشكلات تلازم مفهوم الاندماج الاجتماعى حتى حين تضع وتنفذ السياسات لتحقيقه على أرض الواقع. فالاندماج الاجتماعى قد يؤدى الى صراع عدائى حين لا تضع السلطة المنفذة له - فى اعتبارها التنوع الثقافى بل تحاول أن تلغى - بالقوة - الاختلافات الاثنية والدينية واللغوية، خاصة حين تدعى مثل هذه السلطه تبنيها لشعارات أو ايديولوجيا كبرى أو تهدف لانجاز مشروع حضارى معين - كما تدعى بعض الحكومات. من أجل تحقيق هذه الأهداف المعلنه والمبتغاه كثيرا ما تلجأ

السلطات الحاكمة الى البدء من "وحدة" لا تسمح بأى اختلاف أو شقاق أو تمايز، وهنا يدمج الفرد فى الأمة والأمة فى الشعار أو النموذج المثالى. ويتحول الاستيعاب الجماعى الى فرض نمط واحد فى تحديد المطلوب من المواطن لكى يكون مندمجا حسب شروط السلطة؟ لذلك علينا أن نقيس جدوى الاندماج الاجتماعى بقدرته على حماية التنوع وتضمينه فى الشكل المستحدث لاستيعاب المواطنين، وكيفية الموازنة بين مطالب وطموحات "الاغلبية" و"الاقلية" ومن الخطأ أعتبار الرفاهية المادية قادرة بمفردها على حل المتناقضات أو الفوارق الثقافية مثلا. ولابد أن تمارس المجتماعات قدرا كبيرا من التسامح وقبول الآخر والتعايش مع المختلفين معها ولا تشعر بتفوق ثقافتها الخاصة وبالتالى تحاول فرضها. وجود الأقليات يتطلب اتخاذ تدابير خاصة من أجل تمكينها من الوصول الى التيار الرئيسى، مثال ذلك تخصيص نسبة معينه من المقاعد من التعليم الجامعى لمناطق أقل نموا وذلك خارج المنافسه العامه للقبول بالجامعات لاختلاف ظروف تطورها.

بالاضافة الى التنوع الثقافى هناك ضرورة التواصل الاجتماعى ونعنى بذلك تطوير الاشكال والمؤسسات الاجتماعية التى يوجد فيها المستبعدون حين نحاول استيعابهم فى التيار الرئيسى للمجتمع. هناك ميل لاعتبار هؤلاء المستبعدون وكأنهم قد أتوا من فراغ وليس لديهم اشكالهم الخاصة فى التنظيمات الاجتماعية. عدم معرفتهم أو اندماجهم فى الاشكال الاجتماعية "الحديثة" لا يعنى عدم وجود أشكال تنظم حياتهم بطريقة وظيفية فعالة وفق حاجاتهم وأهدافهم، وتمكنهم من البقاء والاستمرار. فالاندماج الاجتماعى ليس بالضرورة الغاء للسابق أو التقليل من التنظيمات الموجوده طالما يمكنن أن تساعد فى زيادة الاندماج الاجتماعى. ليس المهم تقليدية التنظيم الاجتماعى أو عدمها، ولكن قدرته خلق التعاون وتقليل الصراع. فادبيات الأمم المتحدة تؤكد بوضوح هذا الاتجاه: "ان المهمة الرئيسية فى تحقيق اندماج اجتماعى أفضل، هى التصدى لمشاكل التمييز والعزلة الاجتماعية دون احداث صراع اجتماعى بين الفئات المهمشة والفئات المسيطرة. ويعنى ذلك احداث تحولات فى المواقف وتحولات مؤسسية لجعلى المجتمعات اكثر تسامحا وعدلا".(٥) فالمطلوب عدم المواجهة والغرض قدر الامكان خلال عملية الاندماج الاجتماعى.

أشكال وعمليات الاندماج الاجتماعى

أصبح من البدهيات القول بأن الغاء التمييز وتحقيق العدالة هما شرطان ضروريان لانطلاق عملية الاندماج الاجتماعى. وأنه لا يمكن لأى مجتمع مهما كانت ظروفه وخصوصيته أن يحقق أى شكل أو قدر من الاندماج الاجتماعى دون وضع استراتيجيات وسياسات تتضمن المساواة والعدالة كمبدأين موجهين للمجتمع والدولة، وكاتجاهات وسلوك بين الأفراد. هذا يعنى بلغة اخرى ان الاندماج الاجتماعى هو اعادة بناء تنظيم المجتمع وما يترتب على ذلك من اعادة تعريف أولويات التنمية، اذ من خلال البحث فى الواقع تتجة الانظار الى احتياجات وطموحات فئات ومجموعات اجتماعية درجنا على استبعادها أو اهمالها أو الانحياز ضدها وتمييزها سلبا. وكلما اتسع الاهتمام بفئات اجتماعية اضافية أمكن الحديث عن شمولية وتكاملية التنمية باضافة الاجتماعى الى الاقتصادى.

وتتطلب عملية اعادة بناء تنظيم المجتمع السؤال عن القيم والمعايير التى تشكل تفاعل البشر ضمن هذا السياق الجديد. ويتواضع الناس حول سلوك معين فى علاقا متبادلة يضمن البقاء والاستمرار، ثم يعيشون فى نظم اجتماعية تهدف الى تحقيق التعايش من خلال عمليات توزيعية للسلطة الثروة مثلا. لا تخلو المجتمعات البشرية من هذه الانماط ولكن حين تتعرض لأزمة أو خلل وظيفى، تظهر الحاجة الى دعوات مثل التى تناقشها الآن أى الحاجة الى زيادة الاندماج الاجتماعى. ففى السنوات الاخيرة تعرضت مؤسسات وقيم كانت تبدو ثابتة ومطلقة الى تغييرات هائلة استوجبت اعادة النظر فى كثير من الأشياء. واتسمت هذه الفترة بالخوف من التفكك والانحلال بكل اشكاله، وبالتالى ظهرت الدعوة الى زيادة وتعزيز الاندماج الاجتماعى.

طرحت ورقة ال UNRISD أسئلة هامة فى هذا الصدد منها: ما حدث لانماط التفاعل بين البشر فى انحاء العالم اليوم مما خلق احساسا بالأزمة عند الكثيرين قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية؟ لماذا تشغل مشكلات العنف والاستبعاد وانعدام التضامن - اذهان الناس فى الاقطار الصناعية والنامية معا؟ وترى الورقة أنه لا يكفى الاجابة على مثل هذه الاسئلة بعرض الاحصائيات، فنحن نعرف اعداد القتله والاعتداءات وتزايد الفقراء. فالقضية ليست كمية فقط، ولكن ما نشهده فى نهاية

القرن العشرين هى فى جوهرها تغييرات نوعية تكمن فى الطريقة التى يتفاعل بها الناس فيما بينهم. وتتوقف الورقة عند العلاقة بين العولمة واللاأمن، وتأثر ذلك على عملية الاندماج الاجتماعى أو التفكك.(٦) فرغم أن التكنولوجيا قربت البشر القاطنين هذا الكوكب بوسائل زادت الدول النامية تبعية وصارت اقتصادياتها اكثر هشاشه. وأصبح اتساع حدود التبادل والاحتكاك الثقافى مصدر مخاطرة وأمل فى نفس الوقت. وللمفارقة فان الغاء الحدود الثقافية والاقتصادية بين الأمم والشعوب جاء فى ظروف ركود اقتصادى شديد التأثير ومديونية متزايدة، وبالتالى من المحتمل ان تشتد المنافسة عوضا عن التعاون. مع تناقص الموارد واشتداد الطلب ستتعرض المجتمعات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية الى نزاعات وصراعات عديدة ومتصلة. فالضغوط على سوق العمل والسلع ومجال الأعمال قوية فى هذه الظروف، وامتدت حتى تصل صغار المزارعين فى المجتمعات التقليدية الذي وجدوا انفسهم ضمن المنافسة العالمية بعد ان تم اقتلاعهم من اقتصاد معيشى كان لا يخلو من أمن اقتصادى رغم تخلفه. واكتظت سوق العمل فى العالم الثالث بالعمالة غير الماهرة التى تبحث عن فرصتها بينما يزداد العرض باستمرار نتيجة انتشار الاقتصاد النقدى وزيادة الاستهلاك بين فئات كثيرة. حتى الحكومات الوطنية دخلت المنافسة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية حسب شروط السوق العالمى وبالتالى فرضت سياسات اقتصادية جديدة تهدر مستوى معيشة مجموعات كبيرة من المواطنين وتقلل من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات والوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بطريقة تضمن الاستقرار الاجتماعى والرفاهية. هذه السياسات التى عرفت "بالانفتاح الاقتصادى" جعلت فئات اجتماعية عديدة مكشوفة اقتصاديا وعرضة للافقار والتهميش الاجتماعى هذا تسبب الاندماج العالمى فى حالة من اللامساواة تهدر النسيج الاجتماعى داخل البلدان النامية، ويتسبب فى تدهور العلاقات بين الاقطار المختلفة. فقد تم تركز الفرص فى مناطق واقطار معينه وفى قطاعات اقتصادية محددة، وكانت النتيجة موجات من الهجرات الداخلية والخارجية. وأصبحت الهجرة خلال السنوات الاخيرة مصدرا لدخول الملايين من البشر. ولكن هذا التدفق حمل معه مشكلات وتوترات عميقة هزت البنى الاجتماعية فى مناطق الطرد والاستقبال معا. وظهرت أهم مشكلات الاندماج الاجتماعى والتكيف الثقافى نتيجة الهجرات.

نتج عن التنافس الاقتصادى على الموارد المحددة اتجاهات تمييزية تحاول اضفاء شرعية ما على احتكار فئات معينة للموارد أو تبرير تكريس الامتيازات السابقة. تزداد الاختلافات والفوارق الحادة فى توزيع الثروة واقتسام فرص الحصول على موارد مثل الارض والمياه ورأس المال والخدمات العامه كالتعليم والصحة والسكنى، ومستويات المعيشة - وذلك فى جميع المجتمعات المعاصرة، ولكنها تكتسب ابعادا عدائية فى البلدان متعددة القوميات أوالثقافات أو الاديان أو الاثنيات. ورغم أن هذه البلدان قد عرفت التنوع والتمايز، لكنها عاشت فى سلام نسبى، الا بعد أن حاولت جعل التمايز امتيازا من جانب وظلما من جانب آخر. فأدعت مجموعة أثنية أو دينية أو عرقية الحق فى وضع بسبب أصلها أو ثقافتها أو دينها. وهكذا يتحول الصراع الاقتصادى الى صراعات قومية أو دينية، وتقنع الاسباب الحقيقية للصراع كما يحدث فى كثير من البلدان حاليا. وتقسم مشاكل التباين الاقتصادى والاجتماعى فى العالم الثالث بكونها ذات اصول - حقيقية أو متوهمة - فى عوامل موروثة ليست ذات صلة بالقدرات والمواهب الشخصية. وهنا لا يكفى اقتسام الرخاء المادى فى حالات كثيرة خاصة حين تستمر الاوضاع الاجتماعية والسياسية فى تعزيز الانقسامات الاثنية والدينية والعرقية. ومن الملاحظ أن الصراعات الاثينيه والدينية تشتد مع الازمات الاقتصادية وفى فترات الهبوط الاقتصادى وانتشار البطالة، حيث يبحث عن ضحية تعلق عليها أسباب المكشكلات.

تحتاج عملية الاندماج الاجتماعى الى استراتيجيات وسياسات وابتكارات مؤسسيه تستهدف الفئات المحرومة والهامشية فى مختلف الأوضاع الثقافية والسياسية بقصد تحقيق تكافؤ الفرص والمساواه فى الوصول الى الموارد من خلال قنوات تضمن كفاءة تحديد وتلبية احتياجات وطموحات تلك الفئات. ويجب أن تلعب الحكومات دورا رائدا لفرض هذه السياسات والاستراتيجيات، لأن الدولة فى مجتمعات العالم الثالث تبدو وكأنها تقف فوق الطبقات ولها سلطة مطلقة فى الادارة والتخطيط والتنفيذ. لذلك نعتقد أن من أول خطوات تحقيق الاندماج الاجتماعى البدء بأجراءات ترمى الى اصدار تشريعات تحرم التمييز والتفرقة لأسباب العنصر أو النوع أو الدين أو الثقافة أو اللغة أو غيرها من الصفات الاجتماعية الموروثة او المكتسبة. وان تشدد العقوبات على من يمارس هذه

التفرقة والتمييز سواء بين الافراد أو المؤسسات العامة أو الخاصة، والتركيز فى هذا الصدد على الأقليات والنساء ضرورى للغاية لأنها أكثر الفئات التى تمارس عليها أصناف التمييز والتفرقة وتحتاج القوانين الى مساندة الوعى والثقافة، لأنه يمكن التحايل عليها وعدم الالتزام بها، ونقصد بذلك أن تعتمد الحكومات برامج تعمل على ازالة كل أشكال التمييز وبالتالى الحرمان بكل صنوفه فعليا وعلى أرض الواقع. وأن يصاحب ذلك جانب تربوى وثقافى واعلامى يهدف الى تأسيس وعى جديد يؤمن بالمساواة والتكافؤ.

ومن الخطوات العملية التى يتوجب على الحكومات القيام بها تنفيذ سياسات اعادة توزيع الدخول التى تمنع التفاوت الكبير والمستفز فى الدخول وأن تخلق قنوات جيده لتوصيل الموارد لأكثر الفئات غبنا وحرمانا وتهميشا. ويمكن للحكومات فرض ضرائب تصاعديه ترصد للخدمات وفى نفس الوقت تقرب الفروق فى الدخول وبالتالى تشعر المحرومين بقدر من الاندماج الاجتماعى، على ألا يبالغ فى فرض الضرائب او تنفق فى مجالات غير حيويه أو فى التسلح مثلا. وفى نفس الاتجاه لابد من صدور القوانين التى تعمل على تعزيز تكافؤ الفرص بالذات فى مجال التعليم والعمل.

الاندماج الاجتماعى فى المجتمعات العربية

تشترك المجتمعات العربية مع بقية العالم فى كثير من الاشكاليات والقضايا المرتبطه بعملية الاندماج الاجتماعى وفى نفس الوقت لها أولويات خاصة بها. ويتحدث بعض الباحثين عن الأزمة العربية التى تتمثل فى عجز الدولة عن تحقيق الاندماج الاجتماعى وما يتبع ذلك من مساواة وعدالة ومشاركة ولكنها فى نفس الوقت تحلم بوحدة كبرى: "ان الدول العربية واقعة فى أزمة مع مجتمعها. ومرجع هذه الازمة باختصار هو قيام الدولة من ناحية بالتعبير الأمين عن المصالح الضيقة المباشرة لفئة محددة من المجتمع، ومع قيامها من ناحية أخرى بخلق وهم سياسى بأنها تعبر عن مصلحة عامة وفكرة جامعة. والنتيجة هى أن قوى الاختلاف داخل الدولة لم يصبح أمامها الا تكون قوه مصادمه ومقاومه." (٧) والدوله العربية تمسك فى أغلب الأحيان - بالحكم والسلطة السياسية ووسائل الانتاج والايديولوجيا ويلاحظ أن الدولة العربية

رغم أنها لم تحل مشكلتها بعد مع مجتمعها الا انها تحاول القفز الى الدولة القومية الموحدة أو تبنى أطر اقليمية أوسع أو ايديولوجيا شاملة، وذلك كوسيلة للهروب الى الأمام عوضا عن مواجهة المشكلات التى يطرحها المجتمع على الدولة.

المشاركة الشعبية:

تطالب ادبيات الامم المتحده فى مجال الاندماج الاجتماعى "بتقريب الحكومة من الشعب" ويعنى ذلك: نقل السلطة ولامركزيتها، تعزيز المنظمات الشعبية وغير الحكومية، والمشاركة المباشرة. ولكن الدولة العربية تأخذ وضعا مختلفا لا يساعد على تعزيز الاندماج الاجتماعى. ويقول أحد المفكرين العرب بأن الدولة العربية: "هى فى الواقع ضد المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعى ثم تسيط على كل ثناياه وانحائه وقد اعادت صياغتها على النحو الذى يناسبها هى." (٨) كذلك كان أول وأهم أدوار الدولة العربية الجديدة هو دور التوحيد ويقصد بذلك الغاء أى شكل للتعدد والتنوع ثم لم شتات المجتمع المتنافر فى مؤسساته وفئاته وثقافاته اى توحيد البنية الداخلية المتوازية ولم يحدث تفاعل بين التناقضات الاجتماعية بل تم تأميمها هى الأخرى.

يمكن الحديث عن الاعاقة السياسية أو اعاقة المشاركة عموما. فالاعاقة ليست مجرد قصور جسمانى أو نفسى، فهى يمكن أن تمتد لتصف اى حالة عجز كامل أو جزئى عن ممارسة فعل ما. والمجتمعات العربية تشكو من العجز والحرمان من المشاركة السياسية. وهنا تتم عملية تهميش واستبعاد للشعب عن ممارسة حقه فى تكوين واتخاذ القرار، وتحديد من يحكمه ومحاسبة الحاكم. أصبح المواطن العربى لامباليا وخائفا، وبالتالى تنازل عن كثير من حقوقه الثابتة ليضمن بقاؤه وليتقى "شر السلطة" - كما يقولون لذلك، ليس مندمجا فى المجتمع واقتصر على البحث عن لقمة العيش ويتجنب كل ما يخرج عن دائرة ذاته. ولا يحتل المواطنون أو الشعب موقعهم فى التنمية بصفتهم موضوعا وهدف للتنمية، فالدولة تقوم بكل شىء نيابة ليس لأنه قد فوضها بذلك، ولكن تعامله كالقاصر. وبالفعل تسود فكرة الدهماء، الغوغاء والجموع أكثر من الشعب أو الجماعة الاجتماعية فى التعامل مع المواطنين.

من المفروض أن تأخذ المشاركة مستويات متعددة ، فهى ليست مجرد اختيار الرؤساء والنواب، ولكن لا بد من تفويض الشعب حق ادارة التنمية أى على مستوى الحكم المحلى وتوزيع وظائف الدولة دون أن يعنى ذلك أن تكون الدولة بديلة أو مطابقة للمجتمع. فالادارة رغم أنها مؤسسات تحتاج للقدرات الفنية والبيروقراطية ولكنها فى الأصل ممارسة سياسية. ولا بد من تحسينها لتوصيل الخدمات والاعانات لمن يستحقونها. وهذا ما يقصد بعملية تقريب الحكومة من الشعب، من أجل معرفة ما فعلته الدولة بكفاءة فى توصيل الخدمات والاسيتجابة لاحتياجات المواطنين، كذلك تحديد الممارسات والطرائف التى تستحق التصحيح والتعديل لعدم فعاليتها ثم ترك ما ثبت عدم فعاليتها وقدمها. ومن الضرورى محاسبة واحتواء الفساد والمحسوبية ، لأنه تعبير عن تفضيل فئات معينة وتهميش فئات أخرى وتكوين مراكز قوى على أسس لا تقوم على الكفاءة وحسن الاداء.

تقوية مؤسسات المجتمع المدنى:-

تعتبر عملية تمكين أكبر قطاعات وفئات اجتماعية من المشاركة وممارسة السلكة ، شرط أولى للاندماج الاجتماعى كأداة معيارية يفترض أن تعطى الفرصة أكثر للمهمشين والمستبعدين بالذات. فالحكومة وأجهزتها الرسمية لا تكفى كقنوات ووسائل لتلبية الاحتياجات ، اذ لا بد من وجود منظمات غير حكومية للمساعدة فى هذه المهمة.ولكن مؤسسات المجتمع ليست مجرد هيئات خيرية أو أجهزه لتقديم الخدمكات، ولكنها منظمات ديمقراطية حديثة ومستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة. وتتميز مؤسسات المجتمع المدنى بأنها فوق كونها من عوامل الاندماج الاجتماعى، تمثل القوى الحديثة فى المجتمع التى انتجتها ظروف الاستقلال والتنمية ، وتتكون من الفئات غير التقليدية. فهذه التكوينات أو المؤسسات هى: النقابات والأحزاب الجديدة والاتحادات والجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والروابط. وتكاثر مؤسسات المجتمع المدنى وزيادة فعاليتها سيؤدى بالتأكيد الى تقليل الصراعات أو على الأقل ترشيدها وفى نفس الوقت يحد من هيمنة السلطة المطلقة ، ومن دور التكوينات التقليدية التى هى عوامل تفكك اجتماعى مثال ذلك القبلية والعشائرية.

يساهم وجود مؤسسات المجتمع المدنى فى تعزيز الديمقراطية وقبول الاختلاف فى المجتمعات العربية التى تقف ثقافاتها السياسية ضد أشكال التعددية باعتبارها قد تقود الى الانقسامات واضعاف "الصف الواحد". ففى المجتمعات العربية-الاسلامية تستدعى التعددية غالبا تاريخ "الفتن" والحروب الاهلية. وكثيرا ما يتحدث العقل السياسى أو الفكرى عن الفرق الضالة والفرقة الناجية مما يوحى بادانة الاختلاف. ويحتل مفهوم الوحدة أو الاتفاق أولوية على حساب التعددية ذات الايحاءآت السلبية. فالحزبية مثلا تقترن بالتشرذم والتعصب، حتى أننا نجد شعار مثل:" من تحزب خان". فالاعتراف بالتنوع والاختلاف يتم من خلال كفالة حق الجميع فى تنظيم أنفسهم وايجاد الادوات التى تمكنهم من التعبير عن طموحاتهم وآمالهم. وفى هذا تعزيز للديمقراطية والمشاركة واقتسام السلطة، وفى نفس الوقتتحديث لمجتمع أكثر انسجاما ويمكن أن يمثل شكلا للوحدة فى التنوع "diversity Unity in" اذ يخالف شكل المجتمع ذى التضامن العضوى ويندرج فى مجتمع التضامن الآلى كدرجة أعلى فى مجتمع يقوم على تقسيم العمل والانجاز وليس الوراثة.

الاسرة والمرأة

تعتبر الأسرة من عوامل الاندماج الاجتماعى الأساسية لذلك جذبت الاهتمام وصدرت التشريعات بقصد تدعيمها لكى تؤدى دورها بفاعلية. ولكن هناك تحولات وتغييرات هامة طرأت على الأسرة كونها جزء من المجتمعات العربية التى تعرضت للتغيير والتحول بسبب عوامل ذاتية وخارجية.فقد اتجهت الأسرة العربية نحو الصغر عوضا عن الأسرة الممتدة الكبيرة، كذلك تغيرت وظيفتها كوحدة انتاجية فى التكوينات الريفية والرعوية، كما تراجع دورها الشامل فى التنشئة الاجتماعية مع وجود المدرسة والاعلام، كذلك تغيرت نسبيا مركزية السلطة الأبوية وان تكون قد تحولت من مؤسسة الى سلوك أى استمرار الجانب القمعى رغم تفتت السلطة.

ما زالت المجتمعات العربية تتعامل مع الاسرة وكأنها بالضرورة أداة توحيد واندماج فى الاقطار العربية. لا بد من فهم جديد لدور الأسرة بسبب التحولات التى طرأت عليها. كثيرا ما نتباهى بتماسك الأسرة العربية ولكن السؤال هو كيف تقوم الأسرةبدورها فى خلق مواطن عربى ديمقراطى ومنتج ومبدع وملتزم بمجتمعه؟ هذا التماسك الظاهرى يخفى كثيرا من الأحيان توترات

وصراعات، كما انه يؤثر سلبيا على شخصية الفرد ولا يمكنه من اطلاق طاقته وتحقيق ذاته. هذا لا يعنى اهمال دور الأسرة ولكن تعزيز دورها حسب التغير واتوقعات التى يتطلبها مجتمع القرن الواحد والعشرين.

ما زالت المرأة العربية تعانى من التهميش المزدوج كونها امرأة وكذلك عربية، فهى عرضة لما يحدث لأى انسان عربى- بغض النظر عن النوع - من قمع وتهميش وفى نفس الوقت تخضع للتمييز بسبب الجنس أو النوع. هناك جانب خادع فى وضعية المرأة العربية، فزيادة نسبة التعليم كما تبين احصائيات الحكومات العربية لا تعنى بالضرورة تحسنا فى وضعية المرأة خاصة حين نسأل عن مضمون التعليم الذى يقدم وعن كيفية توظيف هذا التعليم والاستفادة منه فى الحياة العامة. يضاف الى ذلك ماذا تم فى تطوير قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الخاصة بحقوق المرأة. ,الأخطر الاستعباد أو التهميش الذاتى الذى تمارسه بعض النساء على أنفسهن بسبب اعتناق ايديولوجيات معينة تقلل من قيمة المرأة وتجعل منها شيطانا ومصدرا للشهوة والحرام.

الفئات الخاصة والاندماج الاجتماعى:-

يقوم الاندماج الاجتماعى على احترام الكرامة الانسانية واعتبار الانسان أعلى قيمة، ولكن هناك فئات قد تحرم أو تعجز بطريقة دائمة أو مؤقتة عن المشاركة والتمتع بوجودهم كمواطنين متساويين . ومن الملاحظ تزايد أعداد المعوقين خاصة فى المناطق التى تعرضت لحروب أهلية أو نزاعات داخلية، مما يتطلب الاهتمام بتأهيلهم. كذلك يكون الاندماج الاجتماعى ناقصا دون الرعاية الخاصة للمسنين والاطفال. أما الشباب، فقد تزايد شعوره بالتهميش والغبن خاصة مع الهيكلة الجديدة للاقتصاد الوطنى وتوجهه نحو اقتصاد السوق والمنافسة. ويرى الشباب المحروم من العمل أنه معطل وليس عاطلا، وبالفعل نحبذ مصطلح التعطيل أكثر من البطالة وعدم التشغيل. مثل هذه الفئة بحيويتها وطموحها يمكن فى الظروف السيئة أن تكون مادة خاما للاتجاهات والحركات المضادة للمجتمع والاندماج والديمقراطية.

الاهتمام بالهجرة الداخلية والخارجية وما يترتب عليهال من مشكلات اجتماعية. ففى الهجرة الداخلية ظهرت عمليات ترييف

المدن واقتلاع المهاجرين من قراهم، وبخلاف التطور الذى حدث فى أوروبا الصناعية حين تحول الريفيون السابقون الى الطبقة العاملة الجديدة واندمجوا فيها. وهذه العملية لم تأخذ هذا الشكل فى المجتمعات العربية وفى العالم الثالث عموما. وقد تشكلت فئات هامشية أى القطاع غير الرسمى فى غالبيتها من هؤلاء المهاجرين. أما الهجرة الخارجية منذ منتصف السبعينات فقد تسببت فى سلبيات أهمها انتقال النمط الاستهلاكى النفطى الى البلدان الفقيرة بالاضافة لغياب الآباء للعمل فى الخارج بالذات العاملين الذين لا تمكنهم دخولهم من اصطحاب أسرهم. وما ينجم من مشكلات تكيف ثقافى. هذه فئه جديدة تحتاج لتناول مختلف.

توصيات

١- تأكيد مبدأ الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة السياسية، خاصة وأن الدولة مازالت تلعب الدور الاساسى فى المجتمعات العربية. لا يوجد شكل مثالى للديموقراطية ولكن ضرورة ايجاد آليات للتمثيل الشعبى ومحاسبة ومراقبة الحكام وتداول السلطة بالطرق السلمية.

٢- يجب أن تحتل حقوق الانسان مكانة متقدمة فى السياسة والمجتمع والثقافة. ومن الصعب الحديث عن خصوصية ما فيما يتعتق بهذه الحقوق اذ تحتوى على جوانب انسانية وعامة تنطبق على الجميع فى كل مكان وزمان. ويستحيل الاندماج الاجتماعى دون الاعتراف بحقوق الانسان.

٣- ضرورة توسيع نطاق العدالة الاجتماعية وتعظيم فرص الحياة للمواطنين لكى يتأكد انتماؤهم لهذه المجتمعات التى لا تفرق بين أعضائها.

٤- يجب الاعتراف بالتنوع الثقافى فى الدول العربية وعدم جعله وسيلة للاستبعاد بل العكس البحث عن أحسن الوسائل لاعتبار المختلفين ثقافيا مواطنين من الدرجة الاولى أو المتساوية. وتجنب الصراعات الاثنية والعرقية.

٥- ضرورة تقوية وتوسيع الحكم اللامركزى فى صنع القرار وذلك لتشجيع وتمكين الجماهير من المشاركة فى القرارات التى تؤثر على حياتهم، وضمان صنع سياسة فعالة وكفؤه يشارك فيها الجميع.

٦- تعزيز دور المجتمع المدنى وتنشيط دور المنظمات الجماهيريه القاعيديه والمنظمات غير الحكومية عموما فى تحديد وتنفيذ البرامج الاجتماعية ضمن السياق الوطنى.

٧- خلق امكانية وصول الفرص والخدمات من خلال الغاء كل أشكال التمييز وأن يكون عدم التمييز مبدأ محواريا فى السياسة الاجتماعية.

٨- تطوير التعليم وضمان وصوله الى الجميع خاصتا النساء، والقضاء على الامية بأشكالها المختلفة والاستمرار فى تدريب القوى العاملة.

٩- توجية اولويات الاستثمار الى تحسين المردودات الاجتماعية التى يمكن ان تحدث اثار اجتماعية متعددة أى فى مجالات

التعليم الاساسى والصحة الأولية والخدمات الاجتماعية عامة.

١٠- التأكد من وجود ادارة عامة شفافة ومسئولة وان تقوم أجهزتها بتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية وأن تستجيب للحاجات الحقيقية بعيدا عن الفساد.

١١- ضرورة التعامل مع سيرورة العولمة بندية ودون شعور بالنقص والتبعية والانفتاح على العالم والتفاعل معه لكى يكون أكثر انسانية وتنوعا ومجالا لحوار الحضارات.

١٢- ضمان التشريعات للفئات النوعية والخاصة، وتأكيد حقوق المعوقين والاطفال والمسنين بقصد تكاملهم واندماجهم فى التيار المجتمعى العريض.

١٣- الاهتمام بوضعية الشباب وضمان تعليمهم وتدريبهم وتشغيلهم.

١٤- تخطيط وتنفيذ برامج وقائية وتدريبية وتأهيلية للفئات الخاصة.

١٥- اعادة النظر فى سياسات وضعية النساء والأسرة، خاصة بين الفئات الفقيرة والمحرومة وفى المناطق الريفيه والنائية.

١٦- ادراج المهاجرين فى اهتمام الدولة والا يكونوا مجرد مصدر للتحويلات والنقد الأجنبى.

هـــــوامش

(١) بطرس بطرس غالى: التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى. خطة للتنمية. ملحق مجلة السياسية الدولية عدد يوليو ١٩٩٤م، القاهرة ص ٢٦.

(٢) SOCIAL INTEGRATION: APPROACHES AND ISSUES. UNRISD, 1994,P.1

(٣) المذكرة الفنية لاعداد الاعلان العربى حول التنمية الاجتماعية، ص ١٣.

(٤) بطرس بطرس غالى، مصدر سابق ص ٢٤ - ٢٥.

(٥) تقرير الأمين العام. الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣م، جنيف ٢٨ يونيو - ٣٠ يوليو ١٩٩٣م، ص ١٤ (بالعربية).

(٦) UNRISD, OP.CIT., P.7

(٧) نزيه نصيف الأيوبى، العرب ومشكلة الدولة. بيروت: دار الساقى ١٩٩٢ ، ص ١٣٢، وعن وضاح شرارة حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين. بيروت: دار الحداثة ١٩٨٠م.

(٨) المصدر السابق، ص ١٢٥.

UNESCWA LIBRARY
20008645

E/ESCWA/SD/1994/WG.2/4
C.3